الأستاذة خياري زهية
الأستاذة شاوي شافية
جامعة باجي مختار – عنابة –
khiariz2007@yahoo.fr
laree2383@yahoo.fr

القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر

ملخص المداخلة :
يعيش العالم عصرا تميزه تحولات عميقة وتزايد مضطرد نحو تدويل النظام الاقتصادي وجعله أكثر تفتحا وتحررا، وبذلك أصبحت كل دولة مطالبة بالعمل على تحسين قدرتها التنافسية بما يمكنها من اقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، ولأن قطاع الصناعة التحويلية يشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية وامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي، فان هذه المداخلة تحاول تسليط بعض الضوء على واقع القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي في الجزائر.

المقدمـــــــــة

أخذ موضوع تطوير القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدا في الوقت الراهن يحتل صدارة قائمة اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، ويعزى ذلك الى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، هذه التطورات التي جعلت من العسير على أية دولة أن تعيش بمعزل عن بقية العالم نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير.

ولأن القطاع الصناعي هو في الواقع الأكثر عرضة لهذه التطورات فان ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية يزيد من هشاشة الصناعة المحلية في الدول النامية، ويعرضها لمنافسة غير متكافئة كما يضعها في مواجهة منافسة حادة مع الشركات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا في العالم، وهذه المنافسة لا تمس شركات الدول النامية المصدرة فقط بل تمس الشركات والصناعات التي تستهدف السوق المحلية أيضا.



وفي الجزائر وعلى الرغم من الجهود الاستثمارية التي بذلت لم تصبح الصناعة بعد قوة محركة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيدين المحلي والخارجي، فقيمة الصادرات من الصناعات التحولية ما زالت محدودة جدا بل لا تكاد تذكر في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات الصناعية بمعدلات عالية ومن سنة الى أخرى وهو ما يعكس ضعفا واضحا في قدرتها التنافسية.

وبناءا على ما تقدم فان إشكالية المداخلة تكمن في طرح التساؤلات التالية :

- ما مفهوم القدرة التنافسية ؟
- ما هي محددات القدرة التنافسية ؟
- ما هو واقع القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر؟

الإجابة على هذه التساؤلات تشكل المحاور الأساسية التي تتناولها المداخلة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

1 - مفهوم القدرة التنافسية :

ينصرف معنى ومفهوم القدرة التنافسية الى الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة (الدولة) أن تميز بها نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم، وتحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

وعليه فقد عرفت القدرة التنافسية على أنها تميز المؤسسة بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل[(1)]، ويتضح من هذا التعريف أن الميزة التنافسية تعني التفرد والتميز في أحد الجوانب أو الأنشطة للمؤسسة بالشكل الذي يعظم أرباحها ويحقق لها الاستفادة من مواردها المتاحة.

وهذا ما أكد عليه Mescon حيث قال" ان الميزة التنافسية هي القدرة على الإنتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول اليها" [(2)].

ومن جهته عرف منتدى الإدارة الأوروبي القدرة التنافسية باعتبارها قدرة وفرص المؤسسة الراهنة والمستقبلية على تصميم وإنتاج وتسويق السلع في بيئاتهم المحيطة بهم، والتي تشكل خصائصها السعرية وغير السعرية أكثر جاذبية من منافسيها في الأسواق الخارجية والمحلية [(3)].

أما Porter فقد عرف الميزة التنافسية على أنها " قدرة الصناعات (الصناعة) في دولة معينة على الابتكار والتطور للوصول الى أعلى مستوى من التقنية والإنتاجية" [(4)]، والملاحظ أن Porter قد ناقش مفهوم التنافسية على المستويين الكلي والجزئي (المؤسسة)، فالقدرة التنافسية في رأيه على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها، فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات.

وحددت اللجنة الأوروبية مفهوم القدرة التنافسية من حيث انطباقه على الشركات والقطاعات والدول، ومن حيث ارتباطه بقدرة هذه الكيانات، عند تعرضها للمنافسة الدولية، على تأمين عائدات عالية نسبيا استنادا الى عوامل الانتاج، والابقاء على مستويات توظيف عمالة نسبيا[(5)].

وطرح مركز هارفارد للتنمية الدولية تعريفا أكثر ايجازا للقدرة التنافسية، حيث وصفها" بأنها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى فترة زمنية طويلة "[(6)]، ويرى المركز أن الدول تعد تنافسية عندما تحرز ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية التي تبين عمليا أنها ترتبط بمعدلات النمو الأخيرة في أنحاء الدولة.

وعموما تتصل معظم تعاريف القدرة التنافسية بالقدرة على تشغيل مربح في سوق مفتوحة استنادا الى مدخلات محددة تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من تحقيق النمو وتأمين عائدات عالية واستمرار التوظيف.

1-1 الميزة التنافسية والميزة النسبية :

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية الذي أدخل منتصف الثمانينات على يد Porterهو التطور الحديث لفكرة الميزة النسبية كما قدمها Ricardo [(7)] ، فلقد وقع تحول في المفاهيم فمن مفهوم الميزة النسبية والتي تتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية وأيدي عاملة رخيصة، مناخ، موقع جغرافي والتي تسمح بإنتاج رخيص وتنافسي، الى مفهوم الميزة التنافسية ويتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة في تحديد التنافسية، ففي حين تقتضي الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية الاعتماد على الدعم والحماية المقدمين من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر الا أنها غير قادرة على

الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فان الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة، وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة حتى ولو أدى ذلك الى زيادة الكلفة على المدى القصير، اذ أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية.

وبهذا لم تعد تتمتع الميزة النسبية بالأهمية التي كانت التقديرات السابقة تضفيها عليها كأداة لتطوير اقتصاد تنافسي قوي، وبدأ الاهتمام يتجه نحو نموذج الميزة التنافسية كنموذج استرشادي للتنمية.

وتتركز أهم عناصر المقارنة بين المفهومين فيما يلي [(8)]:

1. ان مفهوم الميزة التنافسية لــ Porter لم يتجاهل أهمية وفرة عناصر الإنتاج في تحديد تلك الميزة، غير أن اهتمام Porter لم يركز على الوفرة الكمية فقط(كما هو الحال في نظرية الميزة النسبية) ولكنه اهتم أيضا بنوعية العناصر (أي اهتم بمستوى إنتاجية هذه العناصر).
2. يعد وجود عنصر المنافسة المحلية من الدوافع الهامة لاكتساب ميزة تنافسية متطورة، في حين أن هذا العنصر يعتبر غائبا في إطار النظرية التقليدية للميزة النسبية.
3. يعتبر عنصر الطلب المحلي محددا أساسيا لتحديد الميزة التنافسية في تحليل Porter ومع ذلك لم تهتم نظرية الميزة النسبية بعنصر الطلب.
4. يعتبر عنصر الصناعات المغذية والمرتبطة عنصرا أساسيا في تدعيم الميزة التنافسية، في حين لم يظهر بوضوح تأثير هذا العنصر في نظرية الميزة النسبية.

2 – محددات القدرة التنافسية :

بالنظر الى تعدد مفاهيم القدرة التنافسية واتساع مفهومها، جاءت الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية لتشمل عددا كبيرا من محددات القدرة التنافسية، هذه الدراسات التي استندت في أغلبها ان لم نقل في مجملها على منهج Porter في تحديده لجملة من المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية.

في ظل هذه المكانة التي يحتلها منهج Porter كان من الضروري أن نتناوله وبشيء من التفصيل قبل أن نتطرق لغيره من الدراسات التي جاءت في ضوء جملة من الانتقادات الموجهة لهذا المنهج.

2 – 1 محددات القدرة التنافسية وفقا لمنهج Porter



وفقا لمنهج Porter يتوقف تحقيق الميزة التنافسية على مدى توافر مجموعة من المحددات، تشكل فيما بينها ما يعرف بالماسة Diamond ولذلك كثيرا ما يطلق على نظريته بنظرية الماسة "The Diamond Theory" وتشمل هذه المحددات كلا من[9] :

2-1-1 طبيعة عوامل الإنتاج : تتوقف الميزة التنافسية على عوامل الإنتاج شأنها شأن الميزة النسبية، الا أن مفهوم عوامل الإنتاج عند Porter أكثر شمولا، فبالإضافة الى العوامل التقليدية(موارد بشرية، رأس المال، موارد طبيعية) هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية كالبنية الأساسية من نظم اتصالات ومواصلات ومصادر المعرفة (جامعات، مراكز بحوث) وكذلك الظروف المناخية والموقع الجغرافي بالنسبة للموردين من ناحية والأسواق من ناحية أخرى، ويعتمد تحقيق الميزة التنافسية على مدى وفرة هذه العوامل وكفاءتها وانخفاض تكلفتها.

2-1-2 طبيعة الطلب المحلي : يرى Porter أن الطلب المحلي يؤثر على قدرة المؤسسات على التنافس من جانبين [10] :

2-1-2-1 هيكل الطلب المحلي: يعتبر هيكل الطلب المحلي بمعنى نوعية وطبيعة احتياجات المستهلكين هو الأهم في التأثير على الميزة التنافسية، فعندما يتسم الطلب المحلي بالاهتمام بالجودة بمعنى أن يكون مستوى الطلب متقدما ويتسم بالرقي، فان هذا يدفع المؤسسات الى التطوير والابتكار واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة والتركيز على رفع مستوى جودة المنتج مما يؤهلها للتفوق على المؤسسات الأجنبية المنافسة.

2-1-2-2 حجم الطلب المحلي ومعدل نموه: يحتل حجم الطلب المحلي ونموه المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يؤدي كبر حجم الطلب المحلي وزيادة معدل نموه الى تحقيق ميزة تنافسية، وذلك لأن توافر الطلب المحلي وزيادته بمعدلات مرتفعة تمكن المؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم كما يشجعها على إقامة تسهيلات جديدة وتحسين ورفع مستوى الإنتاج، كما أن زيادة حجم الطلب يقلل من عنصر المخاطرة الذي تواجهه المؤسسات خاصة وأنه يسهل التنبؤ بالطلب المحلي على عكس الطلب الخارجي، وقد يؤدي ارتفاع الطلب المحلي تدريجيا الى تركيز المؤسسات على السوق المحلي بينما التشبع السريع للطلب المحلي غالبا ما يدفع المؤسسات الى البحث عن أسواق تصديرية.

2-1-3 الصناعات المرتبطة والمغذية :

يرى Porter أن المؤسسات لا يمكنها تحقيق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة ولكن من خلال ارتباطها بغيرها من المؤسسات المحلية الكفء في الصناعات الأخرى المكملة والمرتبطة بها، بمعنى أن تواجد الصناعة كجزء من تجمعات صناعية عنقودية Clusters يمثل عاملا هاما وأساسيا من أهم العوامل في تحقيقها للميزة التنافسية على الصعيد الدولي.

2-1-4 هيكل المؤسسات واستراتيجياتها ودرجة المنافسة المحلية :

يناقش هذا المحدد الإطار الذي يتم فيه تكوين المؤسسات وتنظيمها وإدارتها والإستراتيجيات التي تتبعها في المنافسة، إضافة الى طبيعة المنافسة المحلية.

2-1-4-1 هيكل المؤسسة واستراتيجياتها : ان تحقيق القدرة التنافسية في إطار قطاع الأعمال يتطلب من المؤسسة وضع الاستراتيجيات المولدة التي يمكن أن تكسبها في التطبيق العملي، دوام التفوق والتميز على أقرانها في تخفيض التكلفة وتحسين مستوى وجودة منتجاتها، وهو ما ذهب إليه Porter حيث اعتبر أن المؤسسة يمكنها تحقيق ميزة تنافسية من خلال تحقيق القيادة في تخفيض التكاليف أو تمييز المنتج، وتجدر الإشارة الى أن هاتين الإستراتيجيتين تنبع أساسا من هيكل الصناعة ومن قدرتها على التكيف مع قوى المنافسة وأن لكل منها أسلوبا ومنهجا مختلفا.

2-1-4-2 المنافسة المحلية :

يبرز دور المنافسة المحلية في تحقيق الميزة التنافسية في أنها تدفع المؤسسات الى التحسين والتجديد والتطوير ورفع مستوى الكفاءة الناتج عن انخفاض التكاليف وارتفاع مستوى الجودة، كما تدفعها الى الابتكار والبحث عن تكنولوجيا جديدة تؤدي الى استمرار المحافظة على الميزة التنافسية.

ويضيف Porter الى المحددات السابقة دور الحكومة والعوامل غير المتوقعة (الصدفة) في التأثير على الميزة التنافسية.

2-1-5 دور سياسات الحكومة : تؤثر الحكومة على الميزة التنافسية من خلال سياساتها إيجابا أو سلبا على كل محدد من المحددات الأربع سابقة الذكر من حيث أنها[11] :

- تساعد الدولة على خلق وتنمية عوامل الإنتاج من خلال ما تبدله من جهود لزيادة الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب وربطها بالواقع الصناعي، وإتباع

السياسات التي تؤدي الى زيادة الادخار وتشجيع الاستثمار، وكفاءة تخصيص الاستثمار بين الاستخدامات المختلفة.

- تساعد الدولة على توفير الصناعات المرتبطة والمغذية عن طريق تشجيع ودعم إقامة تجمعات صناعية متكاملة وتوفير البنية الأساسية اللازمة لها.
- تؤثر الحكومة على الطلب المحلي من خلال دورها كمشتري، ومن خلال القوانين التي تضعها بخصوص مواصفات المنتج وقوانين حماية المستهلك ومنع الغش التجاري، وكذلك عن طريق توعية المشتري بأنواع المنتجات وخصائصها كي تمكنه من اختيار المنتج الأفضل والأكثر تقدما ومن ثم تحسين نوعية الطلب المحلي.
- تؤثر الحكومة على أهداف المؤسسة واستراتيجياتها من خلال السياسات المتحكمة في أسواق العمل وأسواق رأس المال والسياسات الضريبية وغيرها التي تؤثر على أهداف كل من العاملين والمستثمرين في المؤسسات المختلفة.

2-1- 6 دور العوامل غير المتوقعة (الصدفة) : على الرغم من محدودية تأثير هذه العوامل الا أنها قد تعمل على خلق الظروف المواتية أو غير المواتية لخلق القدرة التنافسية، وتتمثل في الظروف والأحداث الخارجة عن سيطرة المؤسسات والحكومات كالتغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات مثل الصدمة البترولية .

يوضح Porter أهمية التداخل والتماسك بين هذه المحددات والعلاقات المتشابكة التي تربطها بعضها ببعض حيث لا يمكن الاعتماد على محدد واحد فقط في تحقيق ميزة تنافسية مستقرة، كما أن توليد ميزة تنافسية يعتمد على تنمية وتطوير هذه المحدادات آنيا، ويعبر Porter عن هذه المحددات كنظام كامل Complete System يوضح العلاقات المتبادلة بينها.

2 – 2 محددات القدرة التنافسية وفقا لدراسات أخرى

2-2-1 دراسة Lall (سنة 1999)

لقد قدم Lall محددات بناء المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة محددات القدرة التنافسية والتي تتحدد في رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاث أسواق وهي سوق العوامل، سوق الحوافز، وسوق المؤسسات(12).

يتضمن سوق العوامل، العوامل الأكثر تقدما وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية، المعلومات، فضلا عن توافر البنية الأساسية.

أما سوق الحوافز فتشمل كل من السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة عن الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه والذي لا يتوقف فقط على حجم الدخل وإنما أيضا على نمط توزيعه ناهيك عن مدى تقدم الطلب وتعقيده.

أما سوق المؤسسات فجاء ليشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، وتشمل مؤسسات التعليم والتدريب والتطوير والبحث العلمي والائتمان طويل المدى، وهي المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات التكنولوجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية.

2-2-2 تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) (سنة 2000)

جاء هذا التقرير ليعكس المحددات الأساسية للتنافسية بتلك العوامل التي تضمن توفير بيئة محلية ملائمة لخلق الثروة وزيادة القيمة المضافة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بما يضمن تحقيق القدرة التنافسية للدولة.

وجاءت محددات التنافسية في هذا التقرير لتتشابه مع نموذجي Porter و Lall وان تم عرضها وفقا لتقسيم مختلف اشتمل على أربعة محددات رئيسية هي(13):

المحدد الأول: كفاءة الأداء الاقتصادي وتتمحور حول أهمية توافر المنافسة المحلية والعالمية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنافسية.

المحدد الثاني: كفاءة الحكومة وهذا ما يتطلب الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، وضمان مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية.

المحدد الثالث: كفاءة بيئة الأعمال والتي تقوم على توفير قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم، بالإضافة الى توفير العمالة ذات الإنتاجية المرتفعة.

المحدد الرابع: توافر البنية الأساسية وتشمل البنية المتطورة متضمنة التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار في البحث والتطوير، والعناصر البشرية الماهرة والقادرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة.

3-2-2 دراسة الأمم المتحدة (سنة 2000) : حددت فيها المحددات المختلفة للتنافسية الدولية مع ملاحظة أن هذه الدراسة تتناول تنافسية الدولة من خلال تنافسية المؤسسات فيها، وذلك لأن

المؤسسات هي التي تستجيب لأي تغيرات تحدث في أسواق عناصر الإنتاج أو أسواق السلع، كما أنها أداة الدولة في الحصول على أحدث أنواع التكنولوجيا وتطبيقها، ويمكن القول أن تنافسية أي مؤسسة في الدولة تتأثر بعدة محددات والتي تتلخص في المستوى المهاري للمؤسسة، ونظام الحوافز، وأسواق عناصر الإنتاج، والمؤسسات (14).

3 - واقع القدرة التنافسية للصناعة التحولية في الجزائر

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها، وتعتبر الانتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحولية، من هذا المنطلق ونظرا لندرة البيانات الخاصة بالجزائر، شأنها في ذلك شأن باقي الدول العربية، نحاول فيما يلي الاستعانة بمؤشرين هامين في محاولة الوقوف على واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر وذلك بالاعتماد على مؤشر مساهمة القطاع المعني في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وكذلك مؤشر حصة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات .

3 – 1 مساهمة الصناعة التحولية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

ان معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة يمكن وصفها بالمشجعة حيث مكنت من المحافظة على التوازنات الكبرى وإعادة بناء استقرار الاقتصاد الكلي، فمنذ 1999 ميزان المدفوعات والموازنة العامة حققتا فائض، والاحتياطات الدولية الرسمية ارتفعت بشكل محسوس .

لقد سجل متوسط النمو الاقتصادي معدلات نمو فاقت 6 % كما هو مبين بالجدول أدناه كما شهدت معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج تطورات ملحوظة في مقابل مستويات نمو ديموغرافي متواضعة 1.88 (15) .

جدول رقم (1) تطور نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب كل ساكن (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.6	4.1	6.8	5.9	6.5	6.5	6.4	5.1	4.7

نمو نصيب كل ساكن من الناتج المحلي الإجمالي	1.1	2.5	5.2	4.3	4.9	4.9	4.8	3.6	3.3

Source: International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No 09/111
April 2010

الا أن النمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت الذي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع الصناعة خارج المحروقات أو الصناعة التحويلية في هيكلة هذا النمو لا تزال ضعيفة وهامشية.

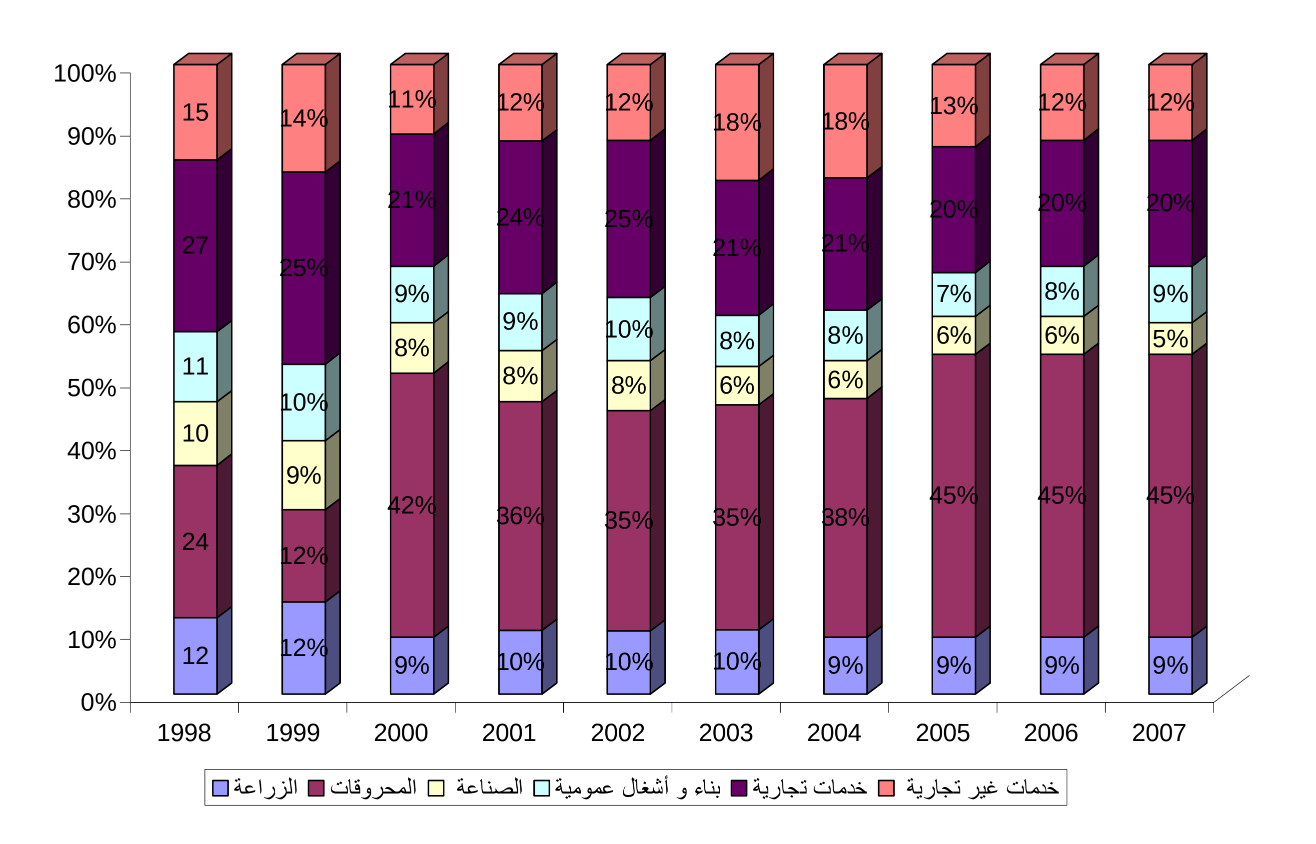
جدول رقم (2) تطور الحصة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1998-2007)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	12.5	11.9	9	10.4	10	9.7	9.1	9	8.7	8.8
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.1	38.2	44.7	45	45.2
الصناعة	9.9	9	7.7	7.9	7.9	6.5	6.0	6.5	6	5
البناء والأشغال العمومية	11.6	10.2	8.7	9.1	9.8	8.5	8.3	7	8.2	9
الخدمات التجارية	26.8	25.6	21.6	24.2	24.8	21.5	20.7	20	19.7	19.7
الخدمات غير التجارية	14.8	13.7	11	11.9	12.5	18.2	17.7	12.8	12.4	12.2
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: أعد هذا الجدول بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (الحسابات الاقتصادية للفترة 1989 -2004) رقم 115 و (الحسابات الاقتصادية للفترة 2001-2007) على الموقع www.ONS.dz

بيانيا تظهر المساهمة النسبية للقطاع الصناعي خارج المحروقات وباقي قطاعات النشاط الأخرى كما يلي :

شكل رقم (1) المساهمة النسبية لكل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (1998-2007)



ان المساهمة في نمو الأنشطة الإنتاجية تضع المحروقات والخدمات في القمة بمساهمة تتجاوز 60 % في الثروة الوطنية، والواضح أن القطاع الصناعي يشغل مكانة تزداد وهنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، اذ انتقلت مساهمته من حوالي 10 % سنة 1998 الى 6 % في سنة 2004 أي بتدهور يعادل حوالي 4 نقاط والى مستوى 5 % سنة 2007 لتسجل مساهمة نسبية تقدر بـــ 3.8 % سنة 2008 وهذا حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد[16]، لتحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية ، هذا في الوقت الذي يتعزز فيه وزن المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت مساهمة هذا القطاع من 24.5 % في سنة 1998 الى 38.2 % سنة 2004 والى ما يقارب 45 % في سنة 2005 وهو ما يعادل تقريبا نصف الثروة الوطنية المنتجة وهو الواقع الذي تأكد في السنوات الموالية، فقطاع المحروقات لا يتحكم اليوم فقط في تمويل النفقات العمومية (الجباية البترولية تمثل أكثر من 60 % من الموازنة بين 2000 – 2005) والاستثمارات العمومية كما هو الحال ومنذ فترة طويلة، لكنه يتحكم ومنذ بداية عشرية الألفين في رتم ومدى النمو الاقتصادي فأصبح

بذلك القطاع الأكثر حيوية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع كله كما لم يكن من قبل، فالاقتصاد بشكل ما أصبح رهين قطاع المحروقات والإيرادات البترولية التي تغطي ما نسبته 98 % من الواردات [17].

إن قراءة دقيقة ومتأنية للأرقام والمعلومات المنشورة عن الصناعة التحويلية في الجزائر توضح أنه على الرغم من الجهود التي بذلت لم تصبح هذه الصناعة قوة محركة للاقتصاد، بل إن الصناعة التحويلية الجزائرية تعيش أزمة حقيقة، فالمعطيات تشير إلى أن الصناعة التحويلية عرفت شبه استقرار بين 1983 و 1993 بمعدل نمو سنوي متوسط ب 0.1 % ، أما بالنسبة للفترة الموالية 1993 و 2003 سجلت انخفاض سنوي متوسط 1.1 % بمعنى آخر إن القيمة المضافة للصناعة التحويلية المسجلة في سنة 2003 هي أقل بأكثر من 10 % مقارنة مع سنة 1983، ولم يتوقف القطاع عن التدهور ففي سنة 2004 سجل نموا سلبيا بـــ 2.3 % وفي سنة 2005 سجل أيضا نموا سلبيا بـــ 2.8 % ، أما في سنة 2006 مستوى إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وصل إلى مستوى 60 % من مستوى الإنتاج المحقق سنة 1989، فلنتصور إذا مقدار الخسائر على مستوى الإنتاج [18].

إن هذا التدهور يبدو أكثر أهمية عند مقارنة أداء القطاع بدول أخرى خاصة المجاورة منها، ففي سنة 1983 الجزائر احتلت المرتبة الأولى فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي بعيدا عن كل من المغرب، تونس ومصر حيث كان نصيب كل ساكن من الإنتاج الصناعي يعادل 280 دولار بينما كان في المغرب 123 دولار وتونس 177.5 دولار أما في مصر فلم يتجاوز 84 دولار، أي أن الجزائر أنتجت ما يعادل 2.28 مرة أكثر مما أنتجته المغرب و1.58 مرة أكثر من تونس و3.33 مرة أكثر من مصر [19].

إلا أن الوضع تغير بعدها لتحتل الجزائر المرتبة الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين 1983 – 2005 (نصيب كل ساكن من القيمة المضافة)

بأسعار سنة 1983 .

	1983	1990	2000	2005	الاتجاه
الجزائر	280	247	120	116	↙
المغرب	123	193	200	219	↖

تونس	177.5	255	369	414.7	↖
مصر	84	144	216	278.9	↖

Source : world bank , world development indicators 2003,and Industrial development report 2009.

واضح أن تونس تحتل المرتبة الأولى في المجموعة ففي سنة 2005 انتجت ما يعادل 3.5 مرة ما أنتجته الجزائر في نفس السنة لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الأخيرة في المجموعة، كما أنه مابين 1970 و 2005 تضاعف الإنتاج الصناعي الجزائري مرتين ونصف في حين تضاعف 12 مرة في تونس وبأربع مرات بالمغرب[20].

ان الأزمة البترولية لسنة 1986 سجلت نهاية مرحلة غطى فيها الريع البترولي على كل مشاكل الصناعة المرتبطة بالإنتاجية ووفر رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني، ومع نهاية هذه المرحلة بات التراجع الصناعي حتمية لا بد منها، هذا التراجع الذي استمر منذ نهاية الثمانينات، شهدت معه الصناعة التحويلية نموا سلبيا بحيث لم تتجاوز مساهمتها وفي أحسن الأحوال 7 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت الى مستوى 15 % مع منتصف الثمانينات[21].

ومن اللافت أن الاقتصاد الجزائري يشهد هذا التراجع في التصنيع في الوقت الذي تعرف باقي دول العالم وخاصة النامية منها تطورا في قطاعاتها الصناعية، فالقيمة المضافة العالمية في قطاع الصناعات التحويلية عرفت خلال العشر سنوات الأخيرة نموا بمعدل 7 % ، كما أن صادرات السلع المصنعة نمت بمستوى أكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل المناطق، مما يعكس دولية التصنيع، بل أن نتائج الدول النامية، في هذا الصدد، تبدو أحسن من تلك المسجلة في الدول المتقدمة والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تايوان، تايلند، الأرجنتين، البرازيل وغيرها [22] .

وفي الجزائر يبدو أن التصنيع لم يشكل موضع اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية، فعدا عمليات التطهير المالي المتكرر والتي كلفت الخزينة العمومية أكثر من 30 مليار دولار دون أن تضع حدا للاستدانة المتكررة للمؤسسات العمومية، نجد الخوصصة التي تسجل تأخرا ملحوظا وعملية إعادة التأهيل مازالت بعد في بدايتها[23].

وبالنتيجة فانه حتى يستدرك القطاع الصناعي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال منتصف الثمانينات التي وصلت الى 15 % ، عليه أن يحقق متوسط نمو سنوي يتجاوز 10 %، وهو مجهود معتبر صعب تخيله في الوقت الراهن بالنظر الى الوضع العام للصناعة[24].

ان هذه النتائج توضح مدى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، الذي أعيدت هيكلته العديد من المرات واستفاد من أموال طائلة دون التوصل إلى إحداث تغير ايجابي حقيقي وهو ما انعكس على تنافسية القطاع وأداءه المتواضع جدا في مجال الصادرات.

3 – 2 مساهمة صادرات الصناعة التحولية في إجمالي الصادرات

يشكل أداء الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقيم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه الى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية والدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة الى تذبذب الأسعار وما له من آثار سلبية على الإدارة الاقتصادية الكلية، وهي عوامل أدت بالدول الى التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان، وتعتبر كوريا مثالا على ذلك حيث تحتل الصدارة في هذا المجال باعتبارها دولة تصنف ضمن الدول المصنعة حديثا والتي تعتمد أساسا على الأسواق الخارجية في السلع المصنعة لإحداث النمو المطلوب.
أما الجزائر وفي الوقت الذي باتت فيه السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكلة التجارة الدولية، فان أدائها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة وان القطاع الأولي ما زال مسيطرا على أداء قطاع الصادرات وذلك نتيجة لطغيان النفط.

جدول رقم (4)

الحصة النسبية للصادرات الصناعية للجزائر وبعض دول المقارنة (مابين 1995 و2006)

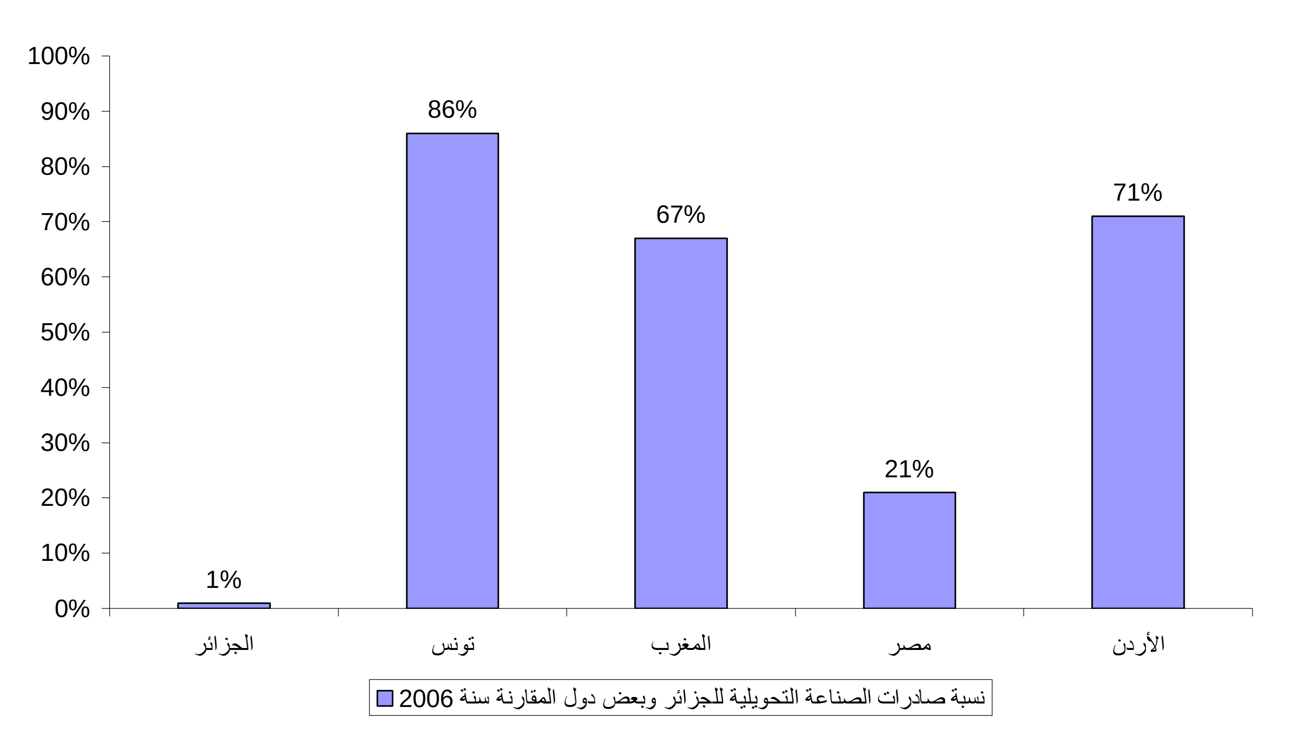
الدول	الجزائر		تونس		المغرب		مصر		الأردن	
السنوات	95	06	95	06	95	06	95	06	95	06

نسبة صادرات السلع التحولية الى إجمالي الصادرات	3.7	1.2	79.4	86	51.4	67.8	40.4	21.2	48.7	71.2
نسبة صادرات الموادالخام والمعادن الى الاجمالي	0.5	0.7	1.7	1.5	11.5	9.3	6.4	2.3	24.3	12.8
نسبة الصادرات من الوقود الى الاجمالي	94.6	97.9	8.5	7.5	2.2	1.9	37.2	56.4	-	1.0
نسبة صادرات السلع الأخرى الى الاجمالي	1.2	0.2	10.4	11	34.9	21	16	20.1	-	15

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2008 (بتصرف من الباحثة)

شكل رقم (2)





ان الهيكلة القطاعية للاقتصاد كان لها أثرها الواضح على الصادرات، فباستثناء المحروقات يسجل الميزان التجاري للجزائر وباستمرار أرصدة سالبة بالنسبة لكل مجموعات الانتاج الأخرى، رصيد سالب مع الاتحاد الأوروبي كما هو الحال مع باقي العالم.

والنتيجة أن صادرات الجزائر تفتقر إلى التنويع المطلوب الذي يضمن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عدد قليل من السلع والذي يمكن أن يؤدي إلى هزات مستمرة للاقتصاد، فبالمقارنة مع بعض الدول يتضح ضعف تنوع التجارة الخارجية للجزائر.

جدول رقم (5) نسبة تمركز الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول

الدولة	تمركز الصادرات
الجزائر	0.61
مصر	0.34
الأردن	0.11
المغرب	0.2
تونس	0.21
تركيا	0.14

Source : rapport Femise 2004

واضح أن الجزائر تتميز بهيكل الصادرات الأقل تنوعا في هذه المجموعة، فما زالت صادراتها محصورة في المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات فتضل هامشية تتصدرها منتجات مرتبطة بالمحروقات تصل الى نسبة 50 % .

ان التأخر الخاص بطبيعة وتنوع الصادرات يمكن أن يقاس أيضا بمساهمة سلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات، هذه السلع التي تعتبر كعامل فعال في غزو الأسواق الخارجية فعلى مدى الفترة 1995-2000 لم تساهم هذه السلع في الصادرات الإجمالية للجزائر الا بما نسبته 0.6% فقط، مقابل متوسط يقدر بـــ 3.6% و6.9% بالنسبة لكل من المغرب وتونس على التوالي، ومتوسط عالمي يقدر ب 18.7% [25].

جدول رقم (6)

نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحولية للفترة (2005-2007)

	2005	2006	2007
الجزائر	1.5	1.6	0.7
المغرب	9.6	9.8	8.8
تونس	4.4	6.6	5.3
ماليزيا	54.6	53.8	51.7

المصدر : الأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية

يوضح الجدول أعلاه التأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال تصدير السلع ذات التكنولوجيا العالية وذلك في الوقت الذي تأكد فيه أن مستقبل التنافسية هو في الواقع للصناعة ذات الكثافة التقنية العالية والملاحظ أن فارق الكثافة التكنولوجية بين صادرات الدول النامية والدول المتقدمة أصبح يتقلص شيئا فشيئا، فصادرات الدول النامية من السلع ذات التكنولوجيا العالية في السنوات الأخيرة فاقت قيمة صادراتها من النسيج والألبسة والأحذية.

والجدير بالذكر أن تواضع مساهمة هذه الصناعات في صادرات الجزائر يتزامن مع وجود نظام تعليم متجه نحو العلوم، لكن ونظرا لانعزال النظام العلمي والبحثي في داخل الجامعات، فان هذا النظام ظل منفصلا عن المحيط الاقتصادي بحدة ولعل هذا ما يفسر ضآلة نسبة السلع ذات التكنولوجيا العالية في

إجمالي الصادرات. وهو ما يجعل الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر معرضا لتقلبات سوق المحروقات الدولية، نظرا لثقل ما يساهم به هذا القطاع في الاقتصاد، كما يعكس انخفاض وضعف القاعدة الصناعية والتكنولوجية والذي انعكس بالضرورة في ضعف القدرة التصديرية ومواكبة السوق العالمية، فالجزائر تفقد سنويا من قدرتها التنافسية وذلك ما يؤكده التقرير السنوي للتنافسية الصناعية لسنة 2009 الصادر عن الأمم المتحدة حيث احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب بين 122 دولة[26] .

جدول رقم (7) ترتيب بعض الاقتصاديات حسب مؤشر التنافسية الصناعية 2000-2005 .

الدولة	ترتيب 2000 من (122 دولة)	قيمة المؤشر 2000	ترتيب 2005 من (122 دولة)	قيمة المؤشر 2005	اتجاه المؤشر
الجزائر	118	0.083	120	0.063	↙
المغرب	61	0.238	57	0.242	↖
تونس	52	0.252	49	0.263	↖
مصر	50	0.259	75	0.206	↙
فرنسا	19	0.472	17	0.477	↖
اليابان	3	0.694	3	0.678	↖

Source : United Nation Organisation of Industrial Development, Report 2003 and 2009

يوضح الجدول التأخر الواضح الذي تعرفه الجزائر في مجال تنافسية الأداء الصناعي بين دول المجموعة فما بين سنتي 2000 و2005 تفقد الجزائر المزيد من قدرتها التنافسية في هذا المجال الحيوي وهو ما يعكسه التراجع المسجل في مؤشر التنافسية الصناعية ليجعل الجزائر في مؤخرة الترتيب.

ان هذا الواقع الصعب والخطير يتزامن مع الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري والذي يتعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

وفي الأخير لا يفوتنا أن نشير الى أن عدم شيوع المفهوم الحديث للتسويق لدى المؤسسات الصناعية حيث أن وظائف وأنشطة التسويق في هذه المؤسسات لا زالت مبعثرة بين وحدات إدارية مختلفة وغير متخصصة، وكذلك افتقار معظم المؤسسات الى وجود وحدة أو جهاز إداري لنظام المعلومات التسويقي، وهذا من شأنه إضاعة فرص تصدير مواتية أمامها، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى أدائها وقدرتها التنافسية.

الخاتمـــــــــــــة

إن الجزائر تظل تابعة وبقوة للمحروقات على الرغم من الخطابات السياسية الرسمية الداعية الى خلق اقتصاد متطور ومتنوع منذ نهاية عشرية السبعينات، فبعد مرور سنوات قليلة شكلت المحروقات نسبة تزيد عن 95 % من إجمالي الصادرات، في إشارة إلى هيمنة قطاع المحروقات على بنية وهيكلة الاقتصاد والتي تزداد قوة في الوقت الذي يتقهقر فيه القطاع الصناعي خارج المحروقات وذلك في العديد من فروعه، حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية .

ان الانفتاح التجاري "المستعجل" كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية فلقد أصبحت خسائر الصناعة لحصتها من السوق معتبرة جدا، فبات من الصعب الحفاظ أو تحسين حصتها في السوق المحلي للمنتجات الصناعية، أما غزو الأسواق الخارجية فقد أصبح يشكل هدفا بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا، فهذا الانفتاح يهدد في الوقت الراهن ليس فقط بقاء العديد من المؤسسات غير التنافسية فحسب بل يهدد الاستثمار المنتج.

لعل في كل ما تقدم إشارة واضحة الى أن الصناعة الجزائرية تتسم بغياب تام لإستراتيجية صناعية تضمن هذا القطاع، مما يصعب دخولها للمنظمة العالمية للتجارة بالوضعية الحالية، فالاستراتيجيات التي تم وضعها الى حد الآن لتحضير هذه الصناعة لتكون منافسة تحسبا لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تعط النتائج المرجوة منها، لأنها تبقى ناقصة ولن تسمح للصناعة الوطنية بالصمود كثيرا أمام انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة العالمية، الحقيقة أن الجزائر تدخل ملعب التنافسية المعاصرة بقاعدة اقتصادية ضعيفة وصناعة محلية نجحت في العيش من خلال الحماية والدعم الحكومي.

الهوامش والمراجع :

(1) نسرين بركات، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الأسواق الدولية، ورقة مقدمة الى ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط تونس 19-21 2000 ص 24 .

(2) جوزيف بروكوبنكو، إدارة الإنتاجية، منظمة العمل الدولي جنيف (بدون تاريخ) ص38 .

(3) نفس المرجع نفس الصفحة.

(4) Michael Porter, The Competitive Advantage of Nations, Harvard Business Review, vol (1) 90-120 March-April 1990, pp 84-85.

(5) www.cid.harvard.educ/cidspecialreport/gcr_2000.htm.

(6) www.ncpa.org/pd/economy/may971.html

(7) منى الجرف " مفهوم التنافسية ومحدداتها مسح مرجعي" أوراق اقتصادية العدد 19 مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2002 ص 15.

(8) نفس المرجع ص 16.

(9) أميرة محمد عبد السميع، تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2002 ص23.

(10) Michael E. Porter, Op.Cit, p88

(11) نفس المرجع ص 100.

(12) Sanjaya Lall., "Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries: Lesson From Asia" , 1999, Economic paper, No.,39,p53.

(13) IMD, World Competitiveness, Year book, Lausanne: International Institute for Management Development, 2002 .

(14) أميرة محمد عبد السميع مرجع سابق ص 28.

(15) لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، من إصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي جويلية 2005 ص 22.

(16) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 .

(17) لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص43.

(18) Ahmed Bouyacoub , Les trois grands reculs de l’économie algérienne 1983-2003, Le Quotidien d’Oran,19mai 2005.

(19) (20) نفس المرجع.

(21) Benabdallah. Y : L’économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? Revue du CREAD no 75, 2006 p 10.



(22) نفس المرجع.

(23) لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص44.

(24) Benabdallah. Y Op. Cit.

(25) تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

(26) United Nation Industrial Organisation, Industrial Competitiveness report, 2009.